المصطلح النحوي
النشأة - الخلاف - الجوهر

أ.د. عبد الحسين المبارك
كلية الاداب جامعة البصرة

المقدمة

اعتاد العربي قبل الإسلام أن يتحدث فيفصح في القول، ويخطب في مجالس الرجال فلا يعتري كلامه اللحن، وأن يعرف مواضع الزلل فينتبه، ويجدها عيباً إن تكرر من متحدث فهو والأعجمي بمقياس واحد.

ونحن عندما نقرأ في تاريخ العربية نجد ذلك اللسان الفصيح، والأسلوب المبين، ولكن بعد الإسلام ودخول الأعاجم في الدين الجديد خاف العرب المسلمون على لسانهم من أن تشوبه لكنة الغريب الذي جمعهم الإسلام وإياه برباط الأخوة، فأراد الغيورون على لغة الضاد أن يكتبوا قواعد لغتهم، ويفهموا إخوانهم المسلمين من غير العرب بيانها، لأنهم أصحاب سليقة، ولا يعرف الأعاجم ذلك إلا بعد جهد جهيد، فكان ما كان من نشأة النحو ودروسه، وبيان قواعده التي عرفوها في اللغة، ولم يعرفوها اصطلاحاً. فجاءبحثنا هذا عودة إلى تأصيل المصطلح النحوي بدءاً بالمفردات الرئيسة، كالنحو، واللحن، والاسم، والفعل، والحرف. وانتهاء بالخلاف الذي نشأ بفعل دراسات الدارسين وتعصب المتعصبين لهذا المذهب أو ذاك. مع التنويه بأن الخلافات ليست بالعمق الذي نعرفه في الدرس النحوي. وبالطريقة التي أفرغ لها الدارسون مصنفات خاصة، فعمدوا إلى ذكر جوهر الخلاف، وثبات المصطلح، وإن اختلف اللفظ وهو ما نسعى إليه في هذه الدراسة.

من مصطلحات النحو

معنى النحو

النحو: (هو القصد من نحوت الشيء أنحوه نحواً: إذا قصدته- وكل شيء أممته فقد نحوته ومنه (اشتقاق النحو في الكلام كأنه قصد الصواب)[1].

وقال ابن السكيت: (ونحا الشيء ينحاه وينحوه: إذا حرفه، ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب)[2].

وقال ابن منظور: (النحو إعراب الكلام العربي، والنحو القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسما، نحاه ينحوه وينحاه نحواً، وانتحاء، ونحو العربية منه)[3].

وعند البلاغيين، كما هي الحال عند السكاكي مثلاً (بأن تنحو كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس منتظمة في استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية)[4].

وبقصد بكيفية التركيب: (تقديم بعض الكلام على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها: المفردة وما هي في حكمها)[٥]. والسكاكي رجل بلاغة وتعريفه للنحو أو مفهومه له لا يخلو من التأثير البلاغي أو تأثير علماء المعاني، وهو أقرب إلى المفهوم العام للنحو من غيرهم، ومثل ذلك نجده عند عبد القاهر الجرجاني[٦]. فالنحو لغة يعني: الأم والقصد عند الجمهور[٧]. واصطلاحاً (انتحاء سمت الكلام العربي في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتنكير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك)[٨]. وكان يطلق عليه العرب (العربية) أو (اللحن) أو (الإعراب). وظلت تلك التسميات مستعملة حتى أواخر القرن الرابع للهجرة[٩]. ومن نص ابن سلام (وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية)[١٠]. أن ندرك أن النحو نشأ في البصرة، وفيها تطور الدرس النحوي، ومنها انتقل الى الكوفة فبغداد فبقية الأمصار الإسلامية. فعندما ناول الإمام علي بن أبي طالب (رض) أبا الأسود الدؤلي أوراقاً أو شيئاً من أصول النحو، استأذنه أبو الأسود الدؤلي أن ينحو نحو ما صنع (فسمي ذلك نحواً)[١١].

وهناك رواية أخرى تقر الريادة في هذا المصلح لأبي الأسود وأنه (وضع وجوه العربية وقال للناس أنحوا نحوه فسمي نحواً)[١٢].

ولا نريد هنا الإفاضة وذكر الروايات التي جاءت بها، فهي كثيرة ومتعددة ومذكورة في كتب الطبقات والتراجم. ومن شاء أن يرجع إلى طبقات الزبيدي، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي، وأنباه الرواة للقفطي وفهرست ابن النديم، وكتب السيوطي، وغيرها.

والنحو عربي النشأة فكراً ووضعاً، وليس كما زعم بعض المستشرقين أن علم النحو نشأ في أحضان اليونان، وأخذه العرب عنهم عن طريق السريان الذين ورثوا نحوهم عن اليونان[١٣].

ونحن نعرف أن الدافع الذي مهد لنشأة النحو هو الخوف على نصوص القرآن من التحريف نتيجة لتوسع رقعة الدولة الإسلامية ودخول غير العرب في الدين الجديد[١٥]. كما أن العرب الذين دخلوا الإسلام وشعروا بحاجتهم إلى علم يصون لغتهم، ويحفظ مقاييس كلامهم، لم يكن لهم سابق عهد بأصول النحو وقواعده ومصطلحاته، فقد كانوا يعربون على سجيتهم، ولا يلحنون في كلامهم. ودليلنا على ذلك ما رواه الجاحظ عن الربيع بن عبد الرحمن السلمي أنه قال: قلت لأعرابي أهمز إسرائيل؟ قال: إني إذاً لرجل سوء قال: قلت أفتجر فلسطين؟ قال: إني إذاً لقوي. فقد فهم المعنى اللغوي للهمزة والجر ولم يفطن إلى المعنى الاصطلاحي[١٦].

ونقل ابن جني عن أبي الحسن أنه سأل أعرابيا عن تحقير (الحبارى) فقال: حبرور، وهذا جواب من قصد الغرض، ولم يحفل باللفظ إذ لم يفهم غرض أبي الحسن، فجاء بالحبرور، لأنه فرخ الحبارى[١٧] ومثل هذا كثير عند العرب الأوائل لأنهم لم يكونوا يعرفون القواعد اللغوية التي مرت بتطورات كثيرة حتى وصلت إلينا في مراحلها الأخيرة، ولعلها لا تقف عند هذا الحد.

[الصرف]: لم يكن علما مستقلا عن النحو، بل كانت موضوعات النحو والصرف موحدة في جميع كتب النحو، حتى جاء المازني فعمل (التصريف) الذي شرحه ابن جني في (المنصف).

وقد اعتادت كتب النحو أن تضع أبواب الصرف بعد موضوعات النحو حتى عصر أبي حيان الاندلسي، الذي بدأ كتابه (ارتشاف الضرب) بأبواب الصرف، وهو محق في ذلك.

والصرف في اللغة والتصريف:- التغيير والتحويل والتقليب[١٨] ومنه تصريف الرياح، أي صرفها من جهة إلى أخرى، وتحويلها إلى حال جنوبا وشمالا، وشرقا وغربا.

أما في الاصطلاح: فهو علم بأصول أحوال أبنية الكلم التي ليست إعرابا ولا بناء. أي إنه العلم الذي يبحث في دراسة أبنية الكلمة ودراسة حروفها من حيث الزيادة والحذف، والصحة، والإعلال، والإبدال، والقلب، والإدغام، والإمالة.... الخ.

والصرف، والتصريف بمعنى واحد، ولا سيما معناه عند علماء

العربية المتأخرين. في حين أن المتقدمين يفرقون بينهما، فما ذكرناه قبلاً يطلقونه على الصرف، أما التصريف فيطلقونه على أخذ بناء لم تبنه العرب منها قياسا على وزنها، كالضرب من الضرب على وزن سفرجل وغيرها مما تختبر به ملكات الناس.

وقد شاع استعمال مفردة (صرف) أكثر من التصريف لتقابل لفظة (نحو)، وهما -كما ذكرنا- علم واحد عند النشوء غير أن النحو هو بحث الجملة، والصرف بحث الكلمة نفسها.

اللحن:-

واللحن مصطلح آخر تردد في الحواضر والبوادي، وهو انحراف في الإعراب وأول من نبه عليه الرسول الكريم (ص) بقوله: (أنا من قريش، ونشأت في بني سعد فأنى لي اللحن)[١٩].

ولقد كان السبب الأساس في نشوء الدرس النحوي (هو شيوع اللحن في المجال الذي دارت فيه معظم الدراسات النحوية فقد تركزت هذه الدراسات بشكل رئيس على ما ينتاب أواخر الكلم من تغيير في الحركات الإعرابية أو الحروف، وعلى العوامل التي تؤدي إلى هذا التغيير)[٢٠] وإن الخلاف في نشأة النحو، ومعرفة المصطلح النحوي لم يصل إلى نتيجة جازمة في تحديد الوقت الذي بدأ فيه، والوقت الذي أنتج تلك المصطلحات، لأن معرفة هذا العلم وجدت قبل أن يكون نظرية، وقبل أن تتأصل قواعده وتكتب أحكامه(كذلك عرف العرب لغتهم منطوقة معربة قبل أن يعرفوها معرفة نظر ودرس)[٢١] ولهذا كانت النشأة مرتبطة بهذا المصطلح (اللحن) فقد قيل إن أبا الأسود الدؤلي أخذه عن علي بن أبي طالب (رض) بعد أن سمع لحنا فقال لأبي الأسود: اجعل للناس حروفا، وأشار إلى الرفع والنصب والجر[٢٢].

وفي رواية أخرى: قال أبو الأسود: دخلت على أمير المؤمنين -عليه السلام- فرأيته مطرقا مفكراً، قلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال سمعت ببلدكم لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول اللغة العربية[٢٣] كما وردت لفظة (اللحن) في جواب أبي الاسود لابنته حين قالت: ما أشد الحر؟ فقال: الحصباء بالرمضاء، فقالت: إنما تعجبت من شدته. فقال أوقد لحن الناس؟[٢٤].

وإذا كان الرسول الكريم (ص) قد نبه على ذلك عندما لحن بعضهم بحضرته بقوله: "أرشدوا أخاكم فقد ضل"[٢٥]، وإذا كان أبو الأسود تعلم النحو وتلمذ للإمام علي (رض)، فلماذا كان ضنينا بما أخذه عن أمير المؤمنين -عليه السلام- كما يذكر ذلك أبو الطيب اللغوي؟[٢٦].

ولم يكن هناك قصور في معرفة أبي الاسود في تلك الحقبة، ولكن الحاجة إلى تعلمه لم تكن شديدة بالقدر الذي وعيناه من روايات المؤرخين -كما أن الظرف السياسي، والاجتماعي، وحتى الثقافي لم يكن في اتجاه الاستقرار الذي يسمح بوضع أحكام اللغة أو السير في تأليف القواعد الخاصة بالضبط والتعقيد.

وعندما نقول: إن أبا الأسود الدؤلي المشرع الأول لأبواب النحو وأن الأمام عليا (رض) واضع اللمسات الأولى للدرس النحوي بتقسيمه الكلام على: (اسم وفعل)، وحرف فإننا نقف عند الحدود الأولى لمصطلحات هذا العلم، وكيف رسمت، وتطورت، واتخذت تسميات مختلفة تبعا لمفاهيم الدارسين، وتنوع المشارب والأفكار.

فمن مصطلحات الإمام علي:-

الاسم: ما أنبأ عن المسمى

الفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى

الحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

وتقسيم الاسم إلى: ظاهر ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر.

وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر، ويقصد بها الأسماء المبهمة[٢٧].

حركات الاعراب:-

وضع أبو الأسود حركات الإعراب التي كانت في صور نقاط، وسميت نقط الإعراب لقوله مخاطبا الشخص الذي اختاره لَقناً: إذا رأيتني قد فتحت فمي فانقط فضع نقطة على أعلاه، وإذا ضممت

فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف. فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل النقطة نقطتين.

وهذا هو نقـط الإعراب، فمصطلحـات الفتحـة، والضمة والكسرة والغنة التي هي (التنوين) من المصطلحات النحوية الأولى التي ورد ذكرها مقروناً بأبي الأسود ما هو إلا بداية التفكير في وضع أبواب النحو [٢٨].

وهذه المصطلحات شاعت بين الدارسين من النحاة منذ نشـأة النحو وبداية الدرس النحوي، وما إشارة الإمام علي (رض) إلى أبي الأسود التي ذكرناها من قبل (اجعل للناس حروفا) إلا بـيان لهذه المصطلحات، الرفع والنصب والجر.

وإجابة يحيى بن يعمر العدواني (١٢٩هـ) للحجاج بن يوسف الثقفي عندما قال ليحيى: أتجدني ألحن؟ بعد المسألة بقـوله: نعم في كتاب الله. وقول الحجاج: ذلك أشنع، ففي أي شيء من كتاب الله؟ قال يحيى: قـرأت قـال إن كان آبـاؤكم وأبـناؤكم وإخوانكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومسـاكن ترضونها أحـب إليكم من الله ورسـوله فترفع (أحـب) وهو منصوب...الخ[٢٩].

فاستعمل لفظتي (فترفع) و (منصوب) معبرا بهما عن حـركتي آخر لفظة (أحب). ولم يستعمل أبو الأسود مصطلحا خاصا سـوى الشفتين، بقوله (فتحت) و (ضممت) و (كسرت)[٣٠].

وكانت علامات الإعراب والبـناء من ضم فتح وكسـر وجر ونصب هي أولى اصطلاحات النحو ، وبهذا يكون أبو الأسود قـد ولج بعمله أبواب النحو ومصطلحاته، من غير أن يكون قاصدا ذلك قـصدا، ومن غير أن تختمر في ذهنه تلك المصطلحـات التي تعرف عليها في ما بعد. غير أنه يعدُ رائداً في هذا الميدان لأنه وضع اللبنات الأولى في أسس علم النحو حتى جاء تلامذته فكان لهم شأن آخر فيه. فكان يصف الظاهرة اللغوية، كما أشرنا من قبـل، وصفا لغويا، ولم يعبر عنها بالمصطلح الذي ساد بعده، لأنه لم يعرف بعد.

وعندما نقرأ في كتاب سيبويه، وهو أول كتاب نحوي وصل إلينا، نجد فيه علما واسعا، وإدراكا للمسائل المعروضة تجعلنا متأكدين من أن النحو قد مر بمراحل كثيرة وصل بعضها إلى علم سيبـويه وعالج بعضها بمنظار آخر. غير أننا لا نعدم القول إن النحو في كتاب سيبويه لم يكن مبوبا تبويبا سليما فهو نحو المرحلة التي كان فيها سيبـويه، لم يفصل النحو عن الصرف، وكانت غلبة نظرية العامل على تفكيره قد أملت عليه هذا المنهج الذي رأيناه في الكتاب. المنهج الذي يقوم على الاستقراء ووضع رأية الشخصي إلى جانب آراء شيوخه؛ ولا سيما الخليل وشيوخهم ومن كان لهم الدور الريادي في نشأة الدرس النحوي.

اتسمت مصطلحات سيبويه بسمات العصر والنشـأة، نجد فيه مصطلحات مثل، البدل، والنعت، والتوكيد والعطف ويقصد بـه عطف البيان. أما عطف النسق فيسميه (الشركة) وقد يسمي عطف البيان نعتا. وقد يلجأ إلى ما يدعوه بـالصفة. وجعل التوكيد مكررا وغير مكرر. وأحيانا يدع الباب بـلا عنوان مثلما اصطلح عليه من جاء بعده. أي إنه يتركه بلا عنوان يحمل اسـم تلك الظاهرة. مثل: (هذا باب ضربته ضربة، ورميته رمية، ويريد به (اسم المرة) أو (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بـفاعله مثل الذي يفعل بـه الآخر) ويعني بـه (التنازع) وسمى أنواع الإعراب والبناء (باب مجازي أو آخر الكلم من العربية).

ومن مصطلحات النحو (العامل) فقد كان سيبويه يرى العامل في المبتدأ هو الابـتداء، ويراه الكوفيون الخبر[٣١]. كما ذهب النحـاة الذين جاءوا بعد سيبويه، ولا سيما بعد ظهور المتكلمين، ونقل علوم اليونان إلى العربية، وانتشـار الترجمة، وظهور الفلاسـفة، وتعليل الظواهر النحوية تعليلا لا يخلو من أثر المنطق والجدل، كالذي نجده في كتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي (٣٣٧هـ) (فلا تكاد تمر بباب من أبواب النحو التي استعرضها الزجاجي إلا تجده يبحث ويعلل في أسبـاب الرفع أو علة النصب أو البـناء أو الإعراب وغيرها[٣٢].

نجد في كتاب الإيضاح مصطلحـات لا نجدها أصلاً في كتب

المتقدمين، كالبرهان والصحة أو الحجة، والغامض الخفي، والشكل الملبس والساكن والمتحرك والمفعول الظاهر، والأجسام والأعراض والشكل الملبس والساكن المتحرك والمفعول الظاهر، والأجسام والأعراض والنقص والشكوك التي لا تدفع الحقائق غيرها[٣٣].

وسموا باب التنازع (باب الإعمال) وهو توجه عاملين إلى معمول واحد أحدهما يعمل فيه والآخر يعمل في ضميره ولابد من أن يكون العاملان قبل المعمول، فلو تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع.

وفي القرن الثالث كانت نظرية العامل محل جدال ومناظرة بين النحاة كالذي وجدناه بين الفراء والجرمي، فقد سأل الفراء الجرمي في قولهم (زيد منطلق) لم رفعوا زيداً؟ فقال الجرمي:- بالانتداء، فقال له الفراء: وما معنى الانتداء، اجابه الجرمي:- تعريته من العوامل اللفظية. فقال الفراء:- فأظهره. فقال: هذا معنى لا يظهر أي أنه عامل معنوي فقال له الفراء: فمثله .قال الجرمي: لا يتمثل[٣٤].

همزة بين بين:- قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل، قال: ومن مصطلحاتهم (همزة بين بين) في المساءلة التي دارت بين ثعلب والمبرد. ولم سميت بذلك. والإجابة عنها:- أنها إذا خففت فقد جعلت بين الهمزة وما منه حركتها لا كما أجاب ثعلب عن سؤال المبرد: إنها لا ساكنة ولا متحركة ولأنه إن قال: لا ساكنة، فمعنى ذلك أنها متحركة، وإن قال لا متحركة، فمعنى ذلك أنها ساكنة وبذلك يكون الجواب:- ساكنة لا متحركة، متحركة لا متحركة.

فعلت وأفعلت:- كما شاع في القرن الثالث مصطلح (فعلت وأفعلت) نتيجة تدني العربية الفصحى، والخلط بين الثلاثي والرباعي عند الاشتقاق، وقد نبه عليه ابن قتيبة في (أدب الكاتب)، وأشار إلى ذلك ابن السيد البطليوسي في (الاقتضاب) وألف فيه أبو حاتم السجستاني. وفي القرن الرابع الزجاج. وظهرت متابعات في الدراسات الحديثة لهذه الظاهرة، وسببها شيوع اللحن في تلك الحقبة[٣٥]. وعن شيوع مصطلحي (التنازع) و (الاشتغال) عند النحاة المتأخرين قال الدكتور مهدي المخزومي:(وفيهما من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية على لسان أي عربي فصيح أو غير فصيح)[٣٦].

الترخيم:- ومن مصطلحات النحو(الترخيم) ومعناه: التليين، وهو من مصطلحات القرن الثاني، أخذه الخليل عن الأصمعي قال (أخذ عني الخليل معنى الترخيم، وذلك لأنه لقيني فقال لي: ما تسمي السهل من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول جارية رخيمة، إذا كانت سهلة المنطق فعمل باب الترخيم على هذا)[٣٧] وقد أشار الدكتور فاضل السامرائي[٣٨] إلى ذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى (ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك) بقوله: (وقرأ علي وابن مسعود رضي الله عنهما- يا مال، بحذف الكاف للترخيم... وقيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ: (ونادوا يا مال، فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم).

ولا نريد أن نأتي على جميع مصطلحات النحو العربي فهي كثيرة متعددة وقد تتعدد التسمية والمقصود بها واحد؛ لاختلاف الواضعين، فهناك مصطلحات نشأت في أحضان النحو البصري، وأخرى في أحضان الدرس الكوفي في الكوفة، وفي بغداد وهذه جملة منها نذكرها للتمثيل لا الحصر:-

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
الصفة	النعت
البدل	الترجمة والتبيين والتكرير والتفسير
الظرف	الصفة أو المحل
الجر	الخفض
حروف الجر	حروف الإضافة وحروف الصفات
المصروف وغير المصروف والمنصرف وغير المنصرف	المجرى وغير المجرى ويجري ولا يجري
واو المعية	واو الرف

ضمير الشأن	ضمير المجهول
حروف الزيادة	حروف الصلة
ضمير الفصل	ضمير العماد
لا النافية للجنس	لا التبرئة
المضمر أو الضمير	أو الكناية
التمييز	المفسّر التبيين، المتبين، التفسير
العطف	النسق
النفي	الجحد
المبني للمجهول	ما لم يسم فاعله
الفعل المتعدي	الفعل الواقع
التنوين	النون
الحال	القطع
الفعل المتعدي واللازم	الواقع وغير الواقع والمجاوز والقاصر
التحقير	التصغير
اسم الإشارة	التقريب
اسم الفاعل	الفعل الدائم
حروف الزيادة	حروف الصلة والحشو
لام الابتداء	لام القسم
تاء التأنيث	الهاء

وجعل الكوفيون علة النصب في الظرف إذا وقع خبرا مثل: (محمد أمامك) ما يسمونه بـ(الخلاف) وعليه نصب المفعول معه (الصرف) كقولنا. ولا يسمون من المفاعيل إلا المفعول به، وما عداه يطلقون عليها اسم (أشباه مفاعيل).

كما لم يفرق الكوفيون بين علامات الإعراب والبناء. (وقد خالف الكوفيون سيبويه، وسموا الضمة اللازمة رفعا والفتحة والكسرة نصبا وجرا)[٣٩] نجد ذلك عند ابن السكيت مثلا، فقد قال:-

(والعدد منصوب ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر في الرفع والنصب والخفض)[٤٠] عند ابن السكيت هو البناء على الفتح[٤١].

وشاع عند الكوفيين مصطلح (الخلاف) وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف الواقع خبرا في مثل (محمد أمامك) بينما يرى البصريون أن الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدأ المتقدم ويقدرونه بمستقر أو استقر[٤٢].

وكذلك مصطلح (الصرف) الذي جعلوه علماً لنصب المفعول معه، في حين ذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو[٤٣] والصرف هو الخلاف كالذي نراه عند الكوفيين في نصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء، في حين يراه البصريون منصوبًا بأن مضمرة بعدهما.

وسمى الفراء "الإثبات" "الإقرار" كما سمى "الجامد" بـ "الاسم الثابت" وسمى "الحشو" بـ "الصلة" كما استعمل (فعل المستقبل) بدلا من (المضارع) وهي مصطلحات تخالف ما اصطلح عليه أصحاب المدرستين البصرية والكوفية في كثير منها.

وقد فعل قبله المبرد في "المقتضب" فقد استعمل مصطلحات تفرّد بها ولم تكن بصرية ولا كوفية منها: أنه سمى الحال مفعولاً، وقد سبقه إلى ذلك سيبويه. والضمير المؤكد صفة، والتوكيد المعنوي نعتاً، والنهي وجواب الشرط خبرا، كما سمى الحرف المتحرك الحرف الحي، والحرف الساكن الحرف الميت.

وقد تأثر الدرس النحوي بعد ذلك بالمناطقة والبلاغيين كتسمية الفاعل والمبتدأ بالمسند إليه، وتسمية الخبر ومالم يسم فاعله بالمسند[٤٤] وعندما استمر الدرس النحوي بعد الخليل وسيبويه بالاتساع وظهرت مصطلحات العامل والمعمول والناصب والجازم والجار والمجرور والخفض والإضافة والإسناد وفي عصرنا الحاضر ظهور مصطلح "إحياء النحو" و"تيسير النحو" وقد غزت الدرس النحوي شوائب ليست منه بشيء فكانت دراسات عن "الإلغاء والتقدير" و"الحذف" و"التقديم" و"التأخير" والسماع والقياس و"استصحاب الحال"...الخ.

وجميع هذه الدراسات اهتمت بتطور الدرس النحوي، وما كان

من أمر البصريين والكوفيين وشيوع المذهبين في الأمصار الإسلامية الأخرى وانحسار المصطلح الآخر.

ثم توجه الدرس الحديث إلى ما سمي بالخلط بين مصطلحات، كان ينبغي للباحث المدقق أن يبحث في جوهر الخلاف والخلط، فيقوده النظر البعيد الى ما تعارفنا عليه بالفاعل ونائب الفاعل مثلاً، أو الجملة الفعلية والجملة الاسمية في مثل: قام زيد وزيد قام فزيد في الحالتين هو المسند إليه ولكن الجملة الأولى جملة فعلية والثانية اسمية وهما شيء واحد أي أنهما جملة فعلية سواء تقدم الفاعل أم تأخر. ثم إنهم فرقوا بين (كسر محمد الزجاج) و(كُسر الزجاجُ) و(انكسر الزجاج) ونظروا إلى المسألة من زاوية البناء للمعلوم والمجهول دون أن يتذكروا أن الفاعل إما أن يقوم بالفعل مختارا، أو لا يكون مختارا ولكنه يتلبس بالفعل ويتصف به[٤٥] فالفاعل ونائب الفاعل شيء واحد.

وبعد هذا العرض الموجز لنماذج من المصطلح النحوي وأهميته في الفكر النحوي نقول: إنه في نهاية القرن الثالث ومطلع القرن الرابع وبعدهما قد خفت حدة التعصب المذهبي بين النحاة، وزالت أسباب التعنت فاختلط المذهبان البصري والكوفي وسعى من سعى من النحاة إلى الخلط بين مصطلحات المدرستين كما فعل الزجاجي في (الإيضاح) أو التنويه بالمصطلح عند أصحابه البصريين ومن خالفهم من الكوفيين، وقد يصطنع بعض النحاة مصطلحات إحدى المدرستين دون أن يؤدي دور الجامع للمذهبين كالذي اصطنعه أبو جعفر النحاس (٣٣٧هـ) فقد اصطنع بعض مصطلحات الفراء كالجحد بدلا من النفي والتفسير مكان التمييز ولكن هذا لا يدل على شيء ولا يجعل منه خالطا للمذهبين[٤٦].

وفي العصور المتأخرة لا سيما العصر العثماني أو ما يسمى بعصر الانحطاط الثقافي والاجتماعي والسياسي كان النحاة يتحاشون الخلافات المذهبية بل ذهب بعضهم إلى استعمال مصطلحات البصريين والكوفيين في مصنفاته للمسمى الواحد كما فعل ابن كمال باشا في كتابه (أسرار النحو) ولا سيما ما فعله في موضوع (الصفة) فقد كان العنوان في باب (التوابع) (الصفة) وهو مصطلح بصري غير أنه بدأ الحديث بتعريفه (النعت) وهو مصطلح كوفي فقال: (النعت تابع يدل على معين في متبوعه مطلقاً[٤٧].

والذي نراه أن معظم المصطلحات التي كانت شائعة عند الكوفيين وبثت في مصنفاتهم وجدنا لها أصولا عند الخليل بن أحمد الفراهيدي فقد استعمل الخليل أحياناً للمصطلح الواحد أكثر من اسم شاع واحد منها عند البصريين وسمي ذلك (مصطلح الكوفيين) وجوهر الأمر أنهما من وضع واحد كالذي وجدناه في علامات الإعراب والبناء مثلا فالرفع والفتح والكسر علامات البناء عند البصريين وهي علامات إعراب عند الكوفيين كما سمي (النحو) (العربية) وسمي (الإعراب) لكن إذن متى أطلقت هذه التسميات؟ لا أحد يجزم بذلك كأن يكون الخلاف في تسمية المصطلحات في جوهر الأمر لا يعدو أن يكون تعصبا لإحدى المدرستين وأساس التسمية واحد كما ذكرنا من قبل ودليلنا أن سيبويه استعمل المصطلح الواحد أكثر من تسمية أخذ الكوفيين ما تركه البصريون منها فقد استعمل البصريون (الصفة) واستعمل الكوفيون (النعت) وهما يدلان على شيء واحد. فالخلاف في النظر الدقيق بعيد عن واقع الأمر بدءا، واستعمال اسم للمصطلح هو تعصب لأحد الرأيين البصري أو الكوفي في مواجهة النظير المعاند. وقد قرأنا في سيرة أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ) يوم بدأ النحو على يديه وقبل أن يكون الدرس النحوي مشروع خلاف أن رجلا سأل أبا الأسود وسأله أبو الأسود وكانت المساءلة بسبب معنى لفظة وردت في حديث الرجل وأجاب عنها بقوله: (حرف من العربية لم يبلغك) وقول أبي الأسود: (لاخير لك في مالم يبلغني منها).[٤٨] ومعنى ذلك أن لفظة (حرف) تعني (كلمة) وليست من مصطلحات النحو فكيف والأمر بعد استفحال الخلاف وتشعب المسالك. فهل كان الخلاف في التسمية يدعو إلى مثل تلك الضجة التي افتعلها النحاة في تعدد الأسماء لمسميات معروفة مثل (النائب عن الفاعل) مثلا أو (المفعول الذي لم يسمَّ فاعله) فابن مالك هو صاحب مصطلح (النائب عن الفاعل)

وكان النحاة قبله يسمونه بالمفعول الذي لم يسم فاعله فقد قال أبو حيان الأندلسي: (هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف (باب المفعول الذي لم يسم فاعله)[٤٩] وتقسيم النحاة العوامل إلى لفظية ومعنوية وتوسع الكوفيين في العوامل المعنوية ونقد البصريين للعامل اللفظي دليل على أن العلة واحدة والأثر واحد؛ غير أن النحاة استهوتهم مناظرات الخلاف، فاتجه بعضهم إلى العامل المعنوي واتجه الفريق الآخر إلى العامل اللفظي[٥٠].

وليس من غرضنا هنا أن نستقصي جميع مصطلحات النحو، ولا أن نعرض لتطور كل منها على حدة ولكننا نقول إجمالا: إن المصطلح بدأ تحديدا لما ينطوي عليه وتعريفا بصفته، وانتهى بالتعريف الشامل لما يندرج في عمله. أما الخلاف في التسمية فاجتهاد في الاختبار وميل للتعصب في بعض الأحيان. وربما كان لعامل التطور وحسن الاختيار أثر في الوضوح ودقة التسمية وبلوغ الدرس النحوي مرحلة النضج والثبوت.

الهوامش

١. جمهرة اللغة –ابن دريد (نحو) ١/ ٥٧٥.
٢. لسان العرب (نحا) ٢٠/ ١٨١.
٣. اللسان ٢٠/ ١٨١.
٤. المفتاح –السكاكي ٣٣.
٥. المفتاح ٣٣.
٦. دلائل الإعجاز ٢٠–٢١.
٧. في أصول اللغة والنحو ٩١.
٨. الخصائص ١/ ٣٤.
٩. طبقات الزبيدي ١٢، ١٣، ٢٢، ٣٧، ٣٩، ٥٠ والمدارس النحوية د.خديجة الحديثي ٥٠.
١٠. طبقات فحول الشعراء ١٢.
١١. الفهرس ٤٥.
١٢. اللان (نحو).
١٣. دور البصرة في نشأة النحو ١٦٥.
١٤. تاريخ آداب اللغة العربية ١/ ٢٦٦.
١٥. دور البصرة ١٦٥.
١٦. البيان والتبيين ٢/ ٢٢٠، والعلة النحوية ٩.
١٧. الخصائص ٢/ ٤٦٦.
١٨. اللسان (صرف).
١٩. مراتب النحويين ٢٣.
٢٠. في أصول اللغة والنحو ١٩٤.
٢١. العلة النحوية ٨.
٢٢. مراتب النحويين ٦.
٢٣. أنباه الرواة ١/ ٩.
٢٤. الفاضل ٥.
٢٥. مراتب النحويين ٢٣.
٢٦. مراتب النحويين ٢٣.
٢٧. أمالي الزجاجي ٢٣٨– ٢٣٩، والأشباه والنظائر ٨– ٩.
٢٨. ينظر: المدارس النحوية –د.خديجة الحديثي ٥٧.
٢٩. أخبار النحويين البصريين ١٧– ١٨ وينظر: نزهة الألباء ٢٤ وما بعدها. فحول الشعراء ١٣.
٣٠. مراتب النحويين ٢٩، وتاريخ النحو العربي ٨٩.
٣١. ينظر: أنباه الرواة ٢/ ٨٣.
٣٢. ينظر: الإيضاح في علل النحو ٤٢ وما بعدها.
٣٣. ينظر الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة ١٠٢ وما بعدها.
٣٤. أنباه الرواة ٢/ ٨٣.
٣٥. العربية، يوهان فك ١٣٨ وما بعدها.
٣٦. في النحو العربي ٨.
٣٧. أسد الغابة ٣/ ١٩٥.
٣٨. الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٢٦.
٣٩. شرح المفصل ١/ ٧٢.
٤٠. إصلاح المنطق ٢٩٩.
٤١. ابن السكيت اللغوي ٣١٨.
٤٢. المدارس النحوية شوقي ضيف ١٦٥.
٤٣. معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤.
٤٤. في النحو العربي ٤٥.
٤٥. في النحو العربي ٤٥.
٤٦. الدرس النحوي في بغداد ١٦٣.
٤٧. أسرار النحو ١٦٣.
٤٨. مراتب النحويين.
٤٩. التصريح عن التوضيح والإنصاف م ٣٠.
٥٠. معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٤.

المصادر والمراجع

١- ابن السكيت اللغوي. محيي الدين توفيق إبراهيم ط١ دار الجاحظ بغداد ١٩٦٩.

٢- أخبار النحويين البصريين -السيرافي- تحقيق طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ط١ البابي الحلبي -مصر ١٩٥٥.

٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة -ابن الاثير المطبعة العربية بمصر ١٢٨٥هـ.

٤- أسرار النحو -ابن كمال باشا- تحقيق د.احمد حسن حامد- دار الفكر عمان.

٥- الأشباه والنظائر -السيوطي- تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. شركة الطباعة الفنية - مصر ١٩٧٥م.

٦- إصلاح المنطق -ابن السكيت- تحقيق عبد السلام هرون وأحمد محمد شاكر ط٢- دار المعارف بمصر ١٩٦٦.

٧- أمالي الزجاجي -الزجاجي- تحقيق:عبد السلام هرون ط١ مط المدني مصر ١٣٨٢هـ.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف -ابن الانباري- تحقيق د.محمد محيي الدين عبد الحميد مط السعادة بمصر ١٩٥٥.

٩- أنباه الرواة على أنباه النحاة -القفطي- د.محمد أبو الفضل إبراهيم مط دار الكتب المصرية ١٩٥٠.

١٠- الإيضاح في علل النحو -الزجاجي تحقيق د.مازن المبارك ط١ مط المدني - القاهرة ١٩٥٩.

١١- البيان والتبيين -الجاحظ- تحقيق عبد السلام هرون -مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٥.

١٢- تاريخ آداب اللغة العربية -جرجي زيدان- مط الهلالي- مصر ١٩١١.

١٣- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ط١ القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧١ د.علي أبو المكارم.

١٤- التصريح على التوضيح -أبو حيان الأندلسي الشيخ خالد - مكتبة الأزهر مصر ١٣٤٤هـ.

١٥- جمهرة اللغة -ابن دريد- تحقيق د.رمزي منير بعلبكي -دار العلم للملايين -بيروت ١٩٧٨.

١٦- الخصائص -ابن جني- تحقيق محمد علي النجار -ط١- دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت طبعة مصورة.

١٧- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري- د.فاضل السامرائي مط الإرشاد -بغداد ١٣٨٩/ ١٩٧٠.

١٨- الدرس النحوي في بغداد -د. مهدي المخزومي- دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٧٥.

١٩- دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية وتطورها -موسوعة البصرة الحضارية عبد الحسين المبارك -الموسوعة الفكرية-جامعة البصرة ١٩٩٠.

٢٠- دلائل الإعجاز -الجرجاني-تحقيق د.محمد رشيد رضا- مكتبة القاهرة ١٩٦١.

٢١- الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة -عبد الحسين المبارك مط جامعة البصرة ١٩٨٠.

٢٢- شرح المفصل -ابن يعيش- دار الطباعة المنيرية- مصر.

٢٣- طبقات فحول الشعراء -ابن سلام- تحقيق محمود محمد شاكر مط المدني بمصر.

٢٤- طبقات النحويين واللغويين -أبو بكر الزبيدي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -دار المعارف بمصر ١٩٧٣.

٢٥- العربية يوهان فك- ترجمة رمضان عبد التواب -مكتبة الخانجي بمصر ١٩٨٠.

٢٦- الفاضل -المبرد- تحقيق عبد العزيز الميمني. مط دار الكتب المصرية ١٩٥١.

٢٧- في أصول النحو. فؤاد حنا ترزي- مط دار الكتب بيروت.

٢٨- في النحو العربي. مهدي المخزومي ط١ بيروت ١٩٦٤.

٢٩- الفهرس -ابن النديم. بإشراف تجدد طهران ١٩٧١م.

٣٠- لسان العرب -ابن منظور- ط بولاق- القاهرة.

٣١- المدارس النحوية -خديجة الحديثي- مط جامعة بغداد ١٩٨٦.

٣٢- المدارس النحوية -شوقي ضيف -دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

٣٣- مراتب النحويين -ابو الطيب اللغوي- تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ط٢. مط نهضة مصر ١٩٧٤.

٣٤- مفتاح العلوم -السكاكي- المطبعة الميمنية- القاهرة ١٣١٨هـ.

٣٥- نزهة الألباء -ابن الانباري تحقيق د.إبراهيم السامرائي ط٢ مكتبة دار الاندلس-بغداد ١٩٧٠.

٣٦- النحو العربي العلة النحوية -مازن المبارك ط١ دمشق ١٩٦٥.

٣٧- معاني القرآن للفراء. تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ط٢ مصورة -عالم الكتب بيروت ١٩٨٠.